INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البدون- عديمي الجنسية

لم تعالج الحكومة بعد ما يتعلق بمسألة المواطنة لأكثر من 120،000 من البدون، الأشخاص عديمي الجنسية في الكويت - يشير البدون إلى مجموعة متنوعة من الأشخاص الذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية وقت الاستقلال. منذ عام 1986، جردت الحكومة عديمي الجنسية من الحق في جميع الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم المجاني والإسكان والرعاية الصحية، وحصرها على المواطنين الكويتيين.

يتمتع المواطنون الكويتيون بمجموعة كبيرة من الكماليات المالية بحكم كونهم مواطنين، في حين إن الأشخاص عديمي الجنسية في البلد الصغير يعيشون في مستوطنات شبيهة بالأحياء الفقيرة في ضواحي مدنها. تقاعست السلطات الكويتية عن منح الكويتيين عديمي الجنسية، الذين يزيد عددهم عن 120.000، حقوقهم المشروعة، بما في ذلك الحقوق في التعليم المجاني، والرعاية الصحية، والسكن، وفي نهاية المطاف الجنسية الكويتية.

تُعد "قضية البدون" مسألة مخزية بالنسبة لبلد مثل الكويت، التي لديها كل الموارد التي تحتاجها لحل هذه المشكلة. لا تفعل الكويت أي شيء بشأن قضية انعدام الجنسية، بل إن الغالبية العظمى من البدون يفتقرون حتى إلى الحقوق المدنية الأساسية. البدون مقيمون منذ فترة طويلة في الكويت ولا يحملون الجنسية الكويتية ويفتقرون إلى معظم البدلات والخدمات التي يتمتع بها الكويتيون. كما أن الحكومة لا تعترف بحق هؤلاء السكان في الجنسية الكويتية، بدعوى أنهم يفتقرون إلى الوثائق الصحيحة التي تثبت حقوقهم. يعيش عديمو الجنسية الكويتيون، الذين لا يتمتعون بحق الإقامة في الكويت، في ظل ظروف سيئة في الأحياء المهملة في ضواحي مدينة الكويت. بدون الحق في العمل القانوني، يعتمد البدون على العمل غير الرسمي الذي يكون براتب بخس وأقل من قيمته.

غالباً ما ينزل أفراد مجتمع البدون إلى الشوارع للاحتجاج على فشل الحكومة في معالجة مطالبهم بالجنسية، على الرغم من تحذيرات الحكومة لهم بعدم التجمع في الأماكن العامة. حيث أن المادة 12 من قانون التجمعات العامة لعام 1979 تمنع غير الكويتيين من المشاركة في التجمعات العامة. وبدون الحق في العمل القانوني، يعتمد البدون على العمل غير الرسمي الذي يتم تقديره براتب بخس وأقل من قيمته، أو على ما يأتيهم من دخل من الأقارب من المواطنين الكويتيين. بغض النظر عن مستوى تعليمهم، فإن البدون يواجهون التمييز في العمل نتيجة لوضعهم غير القانوني. يواجه "البدون" نفس الشكل من التمييز عندما يتعلق الأمر بالحصول على الرعاية الصحية المناسبة، لأنهم غير قادرين على شراء خطط التأمين التي يمكن أن توفر لهم التشخيص اللازم.

وستستمر سياسة العنصرية وغيرها من الانتهاكات طالما أن إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية كان بمرسوم أميري رقم 467 لسنة 2010 مما يجعله غير خاضع لسلطة رقابية وتشريعية من

قبل مجلس الامة. وهذا يسمح له اختراق الدستور والقوانين وتجاوز السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) ويصدرون أوامرهم بشكل مباشر إلى الجهات التنفيذية في بلاد من وزارات وهيئات وبنوك وشؤون قضائية دون تدخل أحد.

المادة 8: " لا يجوز لأي جهة الانفراد باتخاذ اي اجراءات تتعلق بالتعامل مع اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية دون التنسيق مع الجهاز باعتباره الجهة المرجعية الرسمية الوحيدة للتعامل مع هذه الفئة، وعلى جميع الجهات الحكومية وغيرها التعاون مع الجهاز لإنجاز اعماله، وموافاته بما يطلبه من معلومات ومستندات ووثائق والتقيد بما يصدر عن الجهاز من قرارات وتعاميم"

ولا يزال مجلس الأمة يراقب تلك المسرحية الهزلية دون طلب إلغاء تشريع هذا القانون أو تعديله بوظيفته "مُشرع" للحد من الانتهاكات بحق فئة البدون وإخضاعه للرقابة التشريعية.

بعد دعوات متكررة من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان، أصدرت الحكومة الكويتية قانوناً يسمح بتجنيد البدون وذريتهم بناءً على حصة سنوية؛ ومع ذلك، لم يتمكن سوى عدد قليل من البدون من الحصول على الجنسية من خلال هذه العملية. كما هو الحال في العديد من المجتمعات المهمشة، تتأثر نساء البدون بشكل غير متناسب بهذا التهميش المؤسسي.

لا تزال قضية التجنيس هي الشأن ذو الأولوية لمئات الآلاف من البدون.

ذكرت لجنة القضاء على التمييز العنصري في تقريرها لعام 2017 أن البدون لا يتمتعون بالمساواة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والإجراءات القانونية الواجبة والتوثيق المدني الصحيح قانوناً، كما أنها حثت الحكومة الكويتية على إيجاد حل دائم للمشاكل التي يواجهها البدون بما في ذلك معالجة طلبات الجنسية للحصول على الجنسية الكويتية بطريقة شفافة ووفقاً للمعايير الدولية التي تتطلب مراعاة الأصول القانونية.

على الرغم من الإشارة إلى التوصية المقدمة من غانا لتحسين وضع البدون و"منح الجنسية الكويتية لأولئك الذين يستوفون الشروط والمعايير المعمول بها" و "حق الإقامة، عن طريق إصدار أوراق الهوية والسماح لهم بالوصول إلى أنظمة الصحة والتعليم العامة"، إلا أنه لم يتم تنظيم أو تحسين وضع الأشخاص عديمي الجنسية منذ المراجعة الدورية الأخيرة.

التوصيات:

- نوصي الكويت بتوسيع نطاق مبدأ المساواة في المعاملة المنصوص عليها في المادة 29 من الدستور بما يتوافق مع المادة 26 من العهد، واتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء التمييز ضد البدون؛

- نحث كذلك الحكومة الكويتية على إنشـــاء محكمة مســـتقلة للوصـــول إلى مطالبات التجنس من قبل البدون وضمان تنفيذها الفعال؛
- يجب أن تجد الكويت حلاً مستداماً، وفقًا للمعايير الدولية، لحالة البدون للتأكد من أنهم ليسوا ضحايا للتمييز الممنهج؛
- في غضون ذلك، في حين مطالبات الجنسية تخضع لتقييم شامل، فإنه يجب على الكويت أن تتخذ خطوات لضمان احترام الحقوق الأساسية لسكانها عديمي الجنسية، بما في ذلك حقهم غير القابل للتصرف في الحصول على التعليم والعمالة والرعاية الصحية والسكن والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.